

ملخص معضّر جلسة ندوة الرؤساء

الجمعة 24 جوان 2016

بدعوة من رئيس مجلس نواب الشعب، انعقدت ندوة الرؤساء يوم الجمعة 24 جوان 2016 للنظر في جدول الأعمال التالي:

- 1) تنظيم برنامج عمل المجلس إلى موفى جويلية 2016 .
- 2) النظر في منهجية دراسة المخطط الخماسي للتنمية.
- 3) عرض مشروع إستراتيجية عمل المجلس على المدى المتوسط.
- 4) منفرقات.

واثر التداول والنقاش حول مشروع الروزنامة الشهرية للعمل التشريعي، تم التأكيد على ضرورة مواصلة المجلس لنسق العمل الحثيث لاستكمال المصادقة على جملة المشاريع المعروضة والعمل مستقبلا على إعداد الروزنامة بناء على التقارير الجاهزة حتي يتمكن المجلس من إحكام برمجة أشغال جلساته العامة والالتزام بها. وفي ذات السياق، تم اقتراح إدراج تعديل النظام الداخلي للمجلس ضمن المشاريع ذات أولوية النظر قبل موفى الدورة النيابية على أن يقع النظر في مقترحات التعديل التي تم بشأنها التوافق.

وبخصوص منهجية العمل التي سيتوخاها المجلس بمناسبة النظر في مشروع مخطط التنمية، تم اقتراح عرض الجانب الخاص بالتوجهات العامة على لجنة المالية وإحالة المحتوى القطاعي على أنظار باقي اللجان التشريعية كل حسب اختصاصها. أما المحتوى الجهوي، فيتم دراسته من قبل لجنة التنمية الجهوية في شكل إبداء الرأي. هذا وتمت الإشارة إلى ضرورة الدعوة إلى دورة استثنائية نظرا لكثافة البرنامج التشريعي وما يتطلبه المخطط ومشروع قانون المالية التكميلي من حيز زمني للدراسة والمصادقة.

وفي ما يتعلق بمشروع استراتيجية عمل المجلس على المدى المتوسط، فقد تم استعراض مختلف المحاور المكونة للاستراتيجية وأهدافها المتمثلة أساسا في:

- إضفاء مزيد من النجاعة على العمل البرلماني،
- إحكام التخطيط المسبق لأعمال المجلس والضغط على آجال دراسة مشاريع القوانين،
- تعزيز قدرات الأعضاء وتطوير الكفاءات والتكوين المستمر للإطارات لتكون سندا للمسار التشريعي،
- تدعيم الدور الرقابي للمجلس وتطوير الرقابة ومتابعة العمل الحكومي،
- تعزيز ثقة المواطن في المؤسسة التشريعية ضمن خطة إتصالية.

وتم التأكيد من خلال مناقشة مختلف محاور الاستراتيجية على ضرورة إقرار ما يلي:

- الاستعانة بخبراء، خلال المسار التشريعي لمشاريع القوانين وخاصة بعد استيفاء مراحل نظر اللجان، لمراقبة مدى ملائمة القوانين التي يصادق عليها المجلس لأحكام الدستور توفيا من الطعون أمام الهيئة الوقتية لمراقبة دستورية القوانين،
- إحداث أكاديمية برلمانية توفر فضاء خاصا بالبرلمان لتعزيز قدرات أعضائه وموظفيه طبقا للاحتياجات الخصوصية للعمل البرلماني وخاصة في المجالات ذات العلاقة بجودة التشريع وكيفية أداء دور الرقابة البرلمانية والتكوين في اللغة الانجليزية،
- توفير احتياجات المجلس من إطار استشاري يساند العمل التشريعي والرقابي للجان البرلمانية،
- استكمال توثيق المرحلة التأسيسية بنشر مداورات المجلس الوطني التأسيسي ووضعها على ذمة الباحثين والمؤرخين وكل المهتمين بالشأن السياسي البرلماني.
- إطلاق الاستشارة حول مشروع توسعة بناية المجلس وعرضه على المكتب ثم على رؤساء الكتل وذلك لإيجاد مكاتب لكل النواب وتوفير قاعات لجان وقاعات مطالعة وكل المرافق الضرورية اللازمة مع الإشارة إلى استعداد الإتحاد الأوروبي للتمويل.